الفصل الثالث

مشكلة البطالة

(طبيعتها – عواملها – خطورتها)

مقدمة:

أولاً: طبيعة مشكلة البطالة.

ثانيًا: مشكلة البطالة عند الشباب.

ثالثًا: أهمية دراسة مشكلة البطالة.

رابعًا: خطورة مشكلة البطالة.

خامسًا: الآثار الناتجة عن البطالة.

سادسًا: العوامل والأسباب لاختلال التوازن بين العرض والطلب وظهور البطالة.

سابعًا: المتغيرات المحددة لعملية البحث عن الشغل.

ثامنًا: التحديات التي تواجه البلاد العربية ذات الثقافة السكانية العالية.

الفصل الثالث

مشكلة البطالة

(طبيعتها – عواملها – خطورتها)

مقدمة:

تعد البطالة من بين أهم المشكلات التي تعاني منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والعربية والنامية على حد سواء على رغم فوارق التطور بين هذه الدول على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

فالبطالة هي بشكل عام حالة توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجودة أو إنها حالة تعطل الشخص عن العمل في حالة عدم توفره.

وهي بأشكالها المتعددة ذات دلالة متماثلة تقريبًا في تأثيراتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

وعلى الرغم من ذلك فإن مشكلة البطالة تختلف من حيث خصائصها والأسباب المؤدية إليها لكل مجتمع على حده فأسبابها في المجتمعات الصناعية عائدة إلى التطور التفني الهائل الذي أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة البشرية بشكل كبير أما أسبابها في البلدان العربية والنامية فهي مرتبطة بتخلف وسائل الإنتاج وضعف القطاعات الإنتاجية وعدم قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة مع تزايد نمو السكان السريع.

وعلى الرغم من وجود البطالة في الدول الصناعية المتقدمة فإن وقعها أخف وطأة من الدول العربية والنامية، وذلك لوجود الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل ومحاولة خلق فرص عمل استثمارية تهدف إلى توظيف جزء من القوى العاملة وامتصاصها بشكل أساسي، وهي محاولات لتخفيف وقعها على المستويين الاجتماعي والفردي.

أما في البلدان العربية والنامية فالبطالة ذات تأثير مضاعف وأشد وطأة حيث لا ضمان اجتماعي ولا فرص عمل استثمارية؛ فإنها تأخذ أبعاد أكثر خطورة مما هي عليه في البلدان

المتقدمة، وذلك لعدم وجود نظام اقتصادي متطور قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية السريعة وبين نمو قوة العمل سواء من حيث فرص العمل أو الرعاية الاجتماعية، وهذا ما يساهم بشكل أو بأخر من زيادة عسف البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص. بحيث قد يندفع العديد من العاطلين تحت إلحاح الحاجة إلى أشكال مختلفة من النشاط غير المشروع أو السلوك المنحرف الذي لا يقره القانون أو المعايير الاجتماعية السائدة.

فالسلوك المنحرف هو الابتعاد عن المألوف والصراع بين القيم والمعايير الاجتماعية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره وبمختلف تصنيفاته القانونية والاجتماعية إنما له أثار سلبية على المجتمع والفرد اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا.

وعلى الرغم من محاولات العديد من الدول للتخفيف من حدة البطالة بأشكالها المختلفة وخاصة البطالة السافرة التي لا تزال معدلاتها مرتفعة في جميع البلدان وبخاصة في الدول العربية والنامية؛ فلقد بلغ معدل البطالة في الدول الصناعية بشكل إجمالي في عام ١٩٩٧م نسبة ٦ . ٧٪ أما في البلدان النامية والعربية فإنه يتراوح بين ١٠ـ٢٢٪ من قوة العمل وترتفع نسبة المتعطلين من الشباب والنساء.

وبناء على ذلك فإن ارتفاع معدل البطالة وما يعكسه من أثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمع بشكل عام، وعلى الفرد فإنها تعد ظاهرة اجتماعية سلبية أي أحد ظواهر الإختلال الاجتماعي العامة والتي تؤدي بدورها إلى خروج الفرد عن القواعد والمعايير الاجتماعية والتي تتمثل بسلوكيات مختلفة غير مشروعة نتيجة الحاجة المادية والإحباط النفسي والمعنوي والعزلة الاجتماعية التي كثيراً ما تدفع بعض الأشخاص غلى السلوك المنحرف.

أولاً: طبيعة مشكلة البطالة

اختلفت المناظير إلى تلك المشكلة منذ القدم فنجد مثلاً أن **ابن سينا** اعتبرها أفة يصاب بها المتعطل عن العمل فتحرم المجتمع من الاستفادة من المنفعة التي حياه الله بها.

كما اعتبرها **أحمد بن الدلجي** تكاسلاً مسئولاً عن التسبب في فقر المصاب به، وفي الدراسات الحديثة اعتبرها أحد الاقتصاديين مؤشراً على الأداء الاقتصادي.

وفي اهتمام بالغ بتلك المشكلة ذكر في إحدى الدراسات أن البطالة مشكلة **(اقتصادية – اجتماعية – تعليمية – سياسية وأمنية من الدرجة الأولى)**، وأنها تمثل بيئة خصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف.

والواقع أن مشكلة البطالة في حالتها الراهنة يمكن أن تمثل منطقة كوارث ولابد من إعداد حالات الطوارئ القصوى لإنقاذ الموقف برمته ولمنع انتشار أثارة المدمرة على المجتمعين المحلي والعالمي.

ثانيًا: مشكلة البطالة عند الشباب

إن تفسير مشكلة البطالة عند الشباب تكمن في ثلاثة عوامل رئيسية هي كالتالي:

١. مشكلات التعليم:

حيث تتمثل مشكلة التعليم في مصر في نظمه ومناهجه العاجزة عن مواكبة التطور وملاحقة التغير السريع في الوسائل التكنولوجية إضافة إلى نقص الموارد اللازمة للعملية التعليمية، وتعدد الفترات الدراسية في كثير من المدارس وتدنى مستوى الخريجين خصوصًا في التعليم الفني والمتوسط، ومن ثم لا يستطيع المنافسة في سوق العمل بالإضافة إلى وجود العديد من التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل، ومن ثم يمكن القول بأن سياسات التعليم في مصر إضافغة إلى ما يبذل من جهود لتطويرها يحتاج إلى مزيد من الرعاية والدعم لكي تصل بها إلى المستوى الذي نستطيع معه إنتاج خريج قادر على المنافسة في سوق تسيطر عليه العناصر التكنولوجية ويتسم بالعالمية.

٢. مشكلات نظم الاستخدام:

حيث تتصرف نظم الاستخدام نحو كيفية الاستفادة من القوى العاملة سواء على المستوى القومي أو على مستوى المشروع، ومن أهم مشاكل نظم الاستخدام في مصر التي اسهمت في إحداث مشكلة البطالة:

أ) عدم التوازن بين سياسات التعليم وسياسات الاستخدام، وهذا يرجع إلى عدم وجود تقديرات واضحة للاحتياجات الفعلية والمستقبلية من العمالة يمكن الاسترشاد بها في وضع الخطط التعليمية والبرامج التعليمية.

ب) صعوبة ظروف العمل وانخفاض الأجور خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة؛ يؤدي ذلك إلى عدم إقبال العمالة المتعلمة على العمل بتلك القطاعات.

ج) عدم قدرة نظام الاستخدام على توفير الوظائف التي يحتاجها سوق العمل ليس بسبب نقص العمالة، ولكن بسبب تدني مستويات الأداء للخدمات والأنشطة المختلفة التي يحتاجها طالبيها من جمهور المستفيدين.

٣. مشكلات التنمية:

على الرغم من كل الجهود التي بذلك حتى الآن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك فإن المردود بالنسبة لهذه الجهود المتمثلة في بطالة الشباب يتم عن خلل واضح في أسلوب التنمية، ويتمثل في جانبين أساسيين وهما كالتالي:

أ) **الجانب الأول:** عدم الاهتمام بتحقيق التنمية المتوازنة، ومن ثم هبوط أهمية القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة والصناعة في مقابل زيادتها في القطاعات الخدمية، ويؤدي ذلك إلى تقليل فرص العمل.

ب) **الجانب الثاني:** عدم توجيه جهود التنمية نحو الصناعات الصغيرة وخاصة الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة مما أدى إلى خلل في الصناعات الكبيرة حيث تختلف الصناعات المغذية عن الصناعات الحرفية والتمويلية في كونها تستخدم تكنولوجيا متقدمة، ومن ثم نوعية العمالة التي تتلائم مع هذا النمط الإنتاجي المتخلف هي العمالة الأمنية وغير المؤهلة.

ثالثا: أهمية دراسة مشكلة البطالة

ترجع أهمية تناول ودراسة مشكلة البطالة لعدة أسباب قومية والتي من أهمها هي كالتالي:

١. أن العمل ضرورة للإنسان بل هي أساس حريته؛ فالعمل ضرورة دينية وبيولوجية واجتماعية وأخلاقية، ومن ثم فعندما يصير الإنسان عاملاً فإن كثيراً من المشكلات يمكن أن تقع في محيط الفرد والأسرة.

٢ . أن معدلات البطالة في مصر في ارتفاع مطرد ومستمر إذا ارتفعت من نسبة (٢٪) سنة ١٩٦٠م إلى نسبة (٤٪) سنة ١٩٧٦م ثم إلى (٧ . ١٤٪) عام ١٩٨٦م .

٣ . تؤدي مشكلة البطالة إلى كثير من الأخطار السياسية والاجتماعية والاقتصادية فهناك إجماع من المفكرين السياسيين على أن الاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص عمل المواطنيها .

٤ . تتميز ظاهرة البطالة في مصر بخصوصية تزيد من خطورتها حيث يعتبر العنصر البشري في مصر أهم عناصر الوفرة في الإنتاج ؛ فلذلك تعتبر البطالة إهدار للموارد الوفيرة نسبيًا من عناصر الإنتاج ؛ ولذلك نرى أن هناك علاقة وثيقة بين البطالة والتنمية .

٥ . إن عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج والغاية منه في آن واحد ، وعليه فإن البطالة تتمثل من ناحية إهدار لموارد المجتمع ، كما إنها تعد من ناحية أخرى مؤشر على فشل النظام الاقتصادي في إشباع احتياجات سكانه ، ومن ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد والتي تعد الهدف النهائي للتنمية الشاملة .

٦ . اهتمامات كافة الأجهزة والهيئات سواء كانت تشريعية شعبية – تنفيذية – أكاديمية بمشكلة البطالة واعتبارها المشكلة الأساسية في مصر ، والتي يجب تضافر كافة الجهود لمواجهتها ؛ فلقد توجد هذا الاهتمام باهتمام القيادة السياسية بمواجهة هذه المشكلة المجتمعية الخطيرة .

٧ . الأثار السلبية الناتجة عن مشكلة البطالة حيث تجمع الآراء أن مشكلات التطرف والإدمان والعنف أحد أسبابها القوية لمشكلة البطالة .

وتأتي أيضًا أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل بالجوانب التالية : **(الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية)** وتتجسد هذه الأهمية بشكل أساسي من خلال المعلومات والبيانات الواردة عن هذه المشكلة .

رابعًا: خطورة مشكلة البطالة

تتمثل قضية البطالة في الوقت الحالي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم بالرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية لدرجة إنها قضت

على مزاعم الاقتصاديين الكلاسيكين الذين يرون تفوق النظام الرأسمالي والإشادة بقدرته على تحقيق التشغيل الكامل دائمًا.

والدال على ذلك من تعرضه للبطالة الواسعة في مطلع الثلاثينيات مما أدى إلى إفساح المجال للفكر الكينزي الذي أرسى القاعدة العامة الجديدة التي تقضي بالتعرض للأزمات الاقتصادية، والبطالة التي لا قبل لجهاز السوق الحر بتجاوزها تلقائيًا مما يستدعى تدخل الدولة وليس حيادها.

كما أن انتشار البطالة يعتبر مؤشراً لضعف أداء الاقتصاد القومي لأنه يعكس العديد من أوجه القصور والخلل في جهاز الإنتاجي، وتكتسب مشكلة خطورتها من الاعتبارات التالية:

١. يتميز عنصر العمل عن باقي عناصر الإنتاج الأخرى بأنه يعتبر وسيلة الإنتاج والغاية منه في نفس الوقت لأن البطالة تمثل إهدار الموارد المجتمع من جهة، كما تعد مؤشراً لفشل النظام الاقتصادي في إشباع احتياجات وتحقيق مستوى مرتفع لرفاهية مواطنية من جهة أخرى.

٢. بالمقارنة بالإنتاجية المادية للآلات وعمرها الإنتاجي مع عنصر راس المال البشري يتبين أن الآلات إذا تركت عاطلة لا تتناقص بينما رأس المال البشري تدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي إذا ترك عاطلاً.

٣. تؤدي البطالة إلى عدم الاستقرار السياسي لأن الكثير من المخاطر السياسية والاجتماعية يحدث عند إنتشار البطالة، وكما هو معلوم يكون الاستقرار السياسي مرهونًا بقدرة الدولة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل تحد منها.

٤. عندما تعطل الآلة لا ينتج عن هذا العطل تأثير على إنتاجية بقية الآلات بعكس وجود عامل عاطل في حالة البطالة المقدمة فإن ذلك يؤثر على إنتاجية رأس المال المادي والبشري لأنه سيمارس أعمالاً وضغوطًا سلبية.

٥. إعادة توزيع الدخل بين المواطنين عن طريق القضاء على البطالة من خلال خلق فرص عمل العاطلين والذي يعد من أكثر الوسائل فعالية والهدف النهائي للتنمية.

خامسًا: الآثار الناتجة عن البطالة

حيث إن البطالة مشكلة لها جوانبها السلبية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ونفسيًا، وهي تؤثر على الفرد أولاً ثم الأسرة والمجتمع، وهي تولد السخط والحقد وعدم الثقة في الأخرين وعدم الإيمان بالمستقبل وفقدان الأمل، وذلك من أهم وأسوء الأثار السلبية المترتبة على البطالة لدى فئة من المجتمع المصري لا يستهان بها وخاصة قطاع الشباب.

والبطالة لا تشكل مشكلة اقتصادية تعكس وضعًا اقتصاديًا مزديًا للمجتمع الذي تتفشى به؛ فحسب وإنما تعكس ضغوطًا اجتماعية ونفسية وشيئة للغاية للعاطلين عن العمل ولم حولهم، وقد يضطرهم فقدان الرزق لإقامة علاقات اجتماعية متعددة ربما تؤدي بهم للاتصال بالمشبوهين أو ذوي السوابق أو المجرمين المحترفين، وقد تؤدي بهم لدخول عالم الجريمة.

وبالنسبة للبطالة والحالة الأمنية يتضح أن مشكلة البطالة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني وإثارة القلاقل والإضطرابات داخل المجتمع الذي ترتفع فيه معدلات البطالة نظرًا لأن الأشخاص العاطلين أكثر احتمالية للاتجاة نحو السلوك الإنحرافي والإجرامي.

وأن زيادة حجم البطالة في أي مجتمع سوف يكون له أثاره السيئة على الحالة الأمنية في المجتمع وخاصة عند عدم وضع تصور لحلها أو خفضها عن طريق خلق فرص عمل والانتاج لأن يكون النمو الاقتصادي في المجتمع مولدًا لفرص عمل جديدة لامتصاص الزيادة في حجم البطالة حيث أن زيادة العاطلين يمثل التربة الخصبة والبيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة، ونظر لاتجاه الجريمة نحو التنظيم فإن ذلك يساعد زعماء الجرائم المنظمة ومعاونيهم **(السرقات – المخدرات – التزوير والتزيف – وسرقة الآثار)** في الاتجاه لضم هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون في حالة بطالة للسلوك الإجرامي بالإغراء المادي من ناحية وتوفير البيئة الاجتماعية **(الوسط الاجتماعي)** المفقودة لديهم داخل المجتمع عن طريق الثقافة الفرعية الخاصة بالمجرمين والتي توفر لهؤلاء الأشخاص ما لم يستطيعغ المجتمع توفيرة لهم بمؤسساته المختلفة.

بالنسبة للفرد لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العاطل دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الإطمئنان بومة وعذة ويزداد الوضع سوءًا إذا لم يكن هناك نوعًا من الحماية

الاجتماعية للعاطلين، كما هو الحال في غالبية الدول النامية أو عدم كفايتها، وكذلك المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة؛ فقد ثبت أن حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة كثيراً ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب وربما تدفعه إلى الانتحار فضلاً عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة المتهمين في الجنايات من العاطلين وبدون عمل في عام ١٩٧١م كانت نسبة (٢ . ٩٪)، وأخذت في الزيادة حتى وصلت إلى نسبة (٧ . ٢٦٪) عام ١٩٩٦م، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل وصلت إلى نسبة (٦ . ١٥٪) عام ١٩٧١م بالنسبة لجميع المتهمين في جنح السرقات من المساكن، واستمرت الزيادة لتصل إلى نسبة (٥ . ٥٧٪) عام ١٩٩٦م، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل كانت بنسبة (٨ . ١٣٪) عام ١٩٧١م بالنسبة في الجنح والسرقات من المتاجر، ووصلت النسبة إلى (٩ . ٥٥٪) عام ١٩٩٦م، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل كانت بنسبة (٨ . ٦٪) عام ١٩٧١م، وبالنسبة لجميع المتهمين في جنح سرقات السيارات ووصلت إلى نسبة (٢ . ٦٧٪) عام ١٩٩٦م، وأن نسبة المتهمين من العاطلين وبدون عمل كانت نسبة (٨ . ٢٪) في عام ١٩٧١م بالنسبة لجميع المتهمين في جنح سرقات المشاية وأصبحت نسبة (٢ . ٤٠٪) عام ١٩٩٦م، وأن نسبة العاطلين وبدون عمل في وقائع الانتحار والشروع فيه كانت نسبة (٧ . ١٨٪) عام ١٩٧١م بالنسبة لجميع المتهمين ووصلت إلى نسبة (٤ . ٤٧٪) في عام ١٩٩٦م.

ويلاحظ أن مشكلة البطالة لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية على الأفراد المتعطلين من جانب وعلى المجتمع من جانب آخر.

ويمكن إيجاز أهم الانعكاسات التي تنتج عن البطالة فيما يلي:

١. الإنعكاسات النفسية:

حيث إن من أهم الأثار التي تنجم عن البطالة هو شعوره بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقمًا على المجتمع فاقداً للانتماء له وما يتتبع ذلك من كونه عرضة للإستدراج لأن يصبح عنصر هدم في المجتمع إلى جانب عدم الشعور بالأمان واللامبالاة، مما قد يدفعه إلى القيام

بأعمال غير متوقعة، كما قد يقبل الفرع عمل لا يتناسب مع خصائصه ومهاراته مما يؤثر على حالته النفسية وإنتاجيته وبالتالي يزيد من البطالة المقنعة.

٢. الإنعكاسات الاجتماعية:

كما أن البطالة تؤدي إلى ارتفاع سن الزواج عند الشباب مما يؤثر على إشباع حاجة من الحادجات الأساسية، ولهذا إثارة الخطيرة على الفرد والمجتمع بالإضافة إلى أن البطالة قد تدفع الأفراد إلى الهجرة والعمل في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم والتعامل معه كمواطن من الدرجة الثانية، وما لذلك من اثار سلبية إلى جانب ما قد تتعرض له الأسرة من مخاطر أثناء سفرة.

كما أن البطالة قد تؤدي إلى عدم استقرار الأمني وإثارة الاضطرابات داخل المجتمع الذي ترتفع فيه معدلات البطالة نظراً لأن للأشخاص العاطلين أكثر احتمالية للاتجاة نحو السلوك الإنحرافي والإجرامي.

والدليل على ما سبق ما تشير إليه الأرقام التالية من دلائل حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن نسبة المهتمين في الجنايات من العاطلين عام ١٩٧٧م كانت (٢ . ٩٪)، وأخذت في التزايد حتى وصلت عام ١٩٩٦م إلى نسبة (٧ . ٢٦٪)، كما أن نسبة المتهمين من العاطلين عام ١٩٧١م هو نسبة (٦ . ١٥٪)، وتزايدت حتى وصلت عام ١٩٩٦م إلى نسبة (٥ . ٥٧٪) وذلك بالنسبة للمتهمين في سرقة المنازل، أما بالنسبة للمتهمين بالسرقة من المتاجر فكانت نسبة (٨ . ١٣٪) عام ١٩٧١م وتزايدت حتى وصلت إلى نسبة (٩ . ٥٥٪) عام ١٩٩٦م، أما بالنسبة لسرقة السيارات فكانت نسبة (٨ . ٦٪) عام ١٩٧١م وتزايدت حتى وصلت إلى نسبة (٨ . ٦٧٪) عام ١٩٩٦م؛ فكانت نسبة العاطلين في وقائع الإنتحار (٨ . ١٧٪) عام ١٩٧١م ثم وصلت إلى نسبة (٤ . ٤٧٪) عام ١٩٩٦م.

٣. الإنعكاسات السياسية:

للبطالة بعض الإنعكاسات والنتائج السياسية حيث إن هناك علاقة بين نسبة البطالة والإضطرابات السياسية في كثير من البلدان حيث إن العاطلين هم أكثر الناس إثارة للشغب

والفوضى والإضطرابات والإحتجاجات مما يؤثر بدوره على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي .

٤. الإنعكاسات الاقتصادية:

حيث يوجد إنعكاسات اقتصادية للمشكلة لكون الفرد العاطل بعد تعليمه ورعايته وما تحملته الدول من تكاليف أمام خيارين إما أن يعمل في عمل لا يتناسب معه أم يبقى عاطلاً، وفي كلتا الحالتين يكون هدر للاقتصاد القومي لأن الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته عليه إضافة غلى قصور مهارات الخريج باستمرار فترة البطالة إضافة إلى أن البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدول المتخلفة اقتصاديًا، وما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تدل على سلبيات العمل وتؤثر سلبيًا في الإنتاجية مثل :

- عدم الانضباط في العمل .
- قراءة المجلات أثناء العمل .
- هبوط معدل الإنتاج .
- ارتفاع معدل الغياب إلى غير ذلك من المظاهر السلبية .

٥. إنعكاسات البطالة على التعليم:

إن مشكلة البطالة عند الشباب خاصة الشباب المتعلم لها تأثيراتها البالغة على المجتمع فهي تشير إلى الهدر والفاقد الكبير في التعليم الذي يتضح في ظهور البطالة السافرة والمقنعة بعد السنوات العديدة التي يقضيها الطالب في المدرسة أو الجامعة والمعاهد الفنية إلى العمل في مجالات مختلفة عن تخصصاتهم الفنية التي قضوا بها وقتًا كبيرًا في الدراسة فضلاً عن الظواهر السيئة التي يمكن أن تنشأ نتيجة للفراغ والبطالة عند الشباب مثل الاتجاة إلى تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم إضافة إلى ما يمكن أن يترسب في نفوس الشباب ويترتب عليها تدني قيم التعليم والعمل الجاد كمصادر أساسية للنمو والتقدم الشخصي والاجتماعي مادام الشباب لا يستطيع إشباع احتياجاته أو تحقيق أماله من خلالهما، ويدفع ذلك إلى المستقبل إلى مزيد من التدهور والتخلف العلمي والثقافي وضعف الحافز نحو العمل الجاد داخل مؤسسات التعليم المختلفة .

سادسًا: العوامل والأسباب لاختلال التوازن بين العرض والطلب وظهور البطالة

تتعدد وتتنوع العوامل والأسباب التي ينسب إليها مجتمعة أو منفردة المسئولة عن صياغة الواقع الراهن لسوق العمل والتشغيل في مصر وتفاقم حدة مشكلة البطالة، ومن بين هذه الأسباب على تنوعها وكثرتها هناك سببًا رئيسيًا أصيلاً وحيداً وهو المسؤل عن هذا الواقع، وأن ما خلاة من عوامل وأسباب لا يعدوا أن يكون عرضًا أو مظهراً لهذا العامل الوحيد أو كل سببًا فرعيًا أو ثانويًا متفرعًا فيه أو مشتقًا منه وهو غياب استراتيجية التشغيل.

ومن أهم الأسباب الرئيسية لاختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل والتشغيل وظهور البطالة.

غياب استراتيجية التشغيل وجانب الطلب في سوق العمل في مصر:

يعد غياب التشغيل كهدف أصيل أو كهدف محوري في استراتيجيات التنمية التي جربنها وخبرتها مصر طوال العقود الثلاثة المنصرمة من أهم أسباب البطالة ناهيك على أن التشغيل لم يكن هدفًا صريحًا ولا هدفًا متبوعًا لسياسات التنمية، ولم يعدوا أن يكون هدفًا تابعًا وهدفًا ثانويًا ضمنيًا على هوامش سياسات تنموية كسياسات الاستثمار وغيرها، ومن ثم لم يكن مسغربًا أن تناقص نتائج تنفيذ هذه السياسات مع هدف التشغيل وأن تفوضه.

لقد اقترن تجاهل التشغيل كهدف أصيل وصريح في استراتيجيات التنمية في مصر بغياب التخطيط طويل المدى وغياب تخطيط العمالة على مستوى الفعل واختزال خطط التنمية إلى مجرد برامج استثمارية شاغلها الرئيسي توزيع الاستثمارات، وربما يكون من نافلة القول في هذا الخصوص أن مصر لم تهتم فقط بتخطيط العمالة على مستوى الفعل وإن كان قد حظى بقدر غير يسير من الاهتمام على مستوى البحث.

ولعل من أهم أعراض ومظاهر غياب استراتيجية التشغيل ما يلي:

١. هبوط الانفاق استثماري الكلي وعدم قدرته على خلق فرص عمل تستوعب قوى العمل المتاحة.

٢ . استحواذ الإحلال والتجديد على نسبة عالية من استثمار الكلي في الثمانينيات .

٣ . التقدم التكنولوجي والتوسع المتزايد في استخدام تقنيات كثيفة رأس المال .

٤ . محاباة قطاعات ومنتجات كثيفة رأس المال في تخصيص الاستثمارات .

٥ . تناقص الرقعة الأرضية المتزرعة وتغير التركيب المحصولي في اتجاة زيادة المساحات المنزرعة بمحاصيل تستم بالإنخفاض النسبي لاحتياجاتها من عنصر العمل .

٦ . اتساع نطاق انتشار الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة والتفاوت في توزيع الدخول .

٧ . تراجع معدلات هجرة عنصر العمل إلى الخارج وتزايد معدلات الهجرة العائدة بسبب انخفاض الطلب على العمل في أقطار الخليج العربي .

٨ . تخلي الحكومة عن سياسات الاستيعاب الاجتماعي بما يعنية عن تخليها عن الإلتزام بسياسة تعيين الخرجيين .

٩ . انخفاض نسب استيعاب الأطفال في سن الإلزام في مدارس مرحلة التعليم الابتدائي وارتفاع نسب التسرب بين من يلتحقون بها .

١٠ . ارتفاع معدل نمو قوة العمل لأسباب تتعلق بارتفاع معدل نمو السكان وإزدياد المشاركة في قوة العمل من جانب الإناث والأطفال .

١١ . الضغط على أجور العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال حيث كانت الزيادة في الأجور الأسمية أقل دائمًا من معدل التضخم مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية .

١٢ . غياب تخطيط القوى العاملة .

١٣ . الركود الاقتصادي وسياسات الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى زيادة حجم ومعدلات البطالة السافرة وتراجع الأجور الحقيقية .

١٤ . عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقًا لاحتياجات المجتمع الفعلية .

١٥ . قصور الأجهزة الخاصة بقياس الكفاءة الإنتاجية ومعدلات العمل .

سابعًا: المتغيرات المحددة لعملية البحث عن الشغل

تتخلى المتغيرات المحددة لعملية البحث عن شغل في الحالات المنظمة بصفة إجمالية فيما يلي:

١. الهيكلة الجيدة لسوق الشغل والتنظيم المحكم لبنيانه وطاقته.
٢. التوافر اللازم لفرص الشغل وإمكانات الامتصاص السريع لأية بطالة محتملة.
٣. تحقيق نوع من التطابق الفعلي بين مقومات التكوني ومستلزمات التشغيل.
٤. توفير المعلومات الخاصة بالشغل وتبادلها بسهولة وكثافة.
٥. قدرة الباحث عن الشغل على بلورة مشروع مهني واجتماعي.
٦. الإصقار الواضح لسوق شغل منظم ومهيكل بصورة جيدة.
٧. الندرة الكبيرة في فرص الشغل وإمكانات الحصول على العمل.
٨. اللاتطابق الواضح بين مقومات التكوين ومستلزمات التشغيل.
٩. قلة المعلومات الخاصة بالشغل وصعوبة تبادلها ونشرها.
١٠. نقص في الكفاية الخاصة بالبحث عن الشغل.

إذًا على هذا التحديد الذي يبين الغياب شبه الكامل عندنا للمتغيرات الأساسية المحددة لعملية البحث عن الشغل يمكن الإقرار بأن هذا الغياب هو الذي تتولد عنه صعوبة واضحة في البحث عن الشغل، وهي الصعوبة التي تتحول بدورها إلى وضعية بطالة مزمنة يعيشها الباحث عن العمل.

وهذا معناه أنه كلما تعقدت عملية البحث عن الشغل وتعذرت متغيراتها وإمكاناتها اللازمة كلما وقع الباحث عن العمل في أحضان البطالة وظروفها الضاغطة، ولكي يواجه هذه الوضعية بالشكل الذي يؤدي إلى تجاوزها نجده يوظف كفايات معرفية وسلوكية واجتماعية جد هامة.

ثامنًا: التحديات التي تواجه البلاد العربية ذات الثقافة السكانية العالية

إذا كانت مشكلة البطالة من بين المشاكل العالية الآن إلا أن وطننا العربي يعاني مشكلة البطالة لا سبيل لإنكارها أو التغاضي عن أثارها الواضحة على سطح المجتمع العربي؛ فالثابت أن سوق العمل في أغلب البلدان العربية وبالذات البلدان ذات الكثافة السكانية العالية مثل: **(مصر – السودان – سوريا – الأردن – تونس – المغرب – الجزائر)** تواجه تحديات عديدة في عالم التسعينيات يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

١. النمو المتزايد في السكان وبالتالي النمو في قوة العمل وما يتطلبه من خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد في سوق العمل والتأثيرات الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي للاقتصاد وما يترتب عليه من سياسات إنكماشية في توليد فرص جديدة للعمالة.
٢. قضايا التدريب المهني وضرورة تطوير أنظمته وهياكله وألياته.
٣. قضايا التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
٤. تطوير أنظمة المعلومات.
٥. القضايا المتعلقة بتنقل الأيدي العاملة العربية وإمكانية التشغيل الكامل على مستوى الوطن العربي.
٦. قضايا انتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها في الوطن العربي لتحقيق فكرة التشغيل الكامل لفائض الأيدي العاملة بدلاً من انتقالها من دولة إلى آخرى.

إن النظرية الشاملة لهذه التحديات في مجموعها ترسم صورة غالية في الموضوعية لأسباب مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في البلدان العربية الآن وترسم في ذات الوقت صورة مثالية تتضمن في كل خط من خطوطها حلاً للمشكلة وحسمًا للتحدي.

إن مواجهة هذه التحديات في مجملها على مستوى الوطن العربي يتطلب رسم استراتيجية كثيفة العمالة للنمو في نطاق الإطار الشامل لتعديل الهيكلي الذي يتم حاليًا في بعض الدول العربية، وهذا من شأنه أن يطرح ثلاث قضايا هلامة هي كالتالي:

١ . قضية بلوغ معدل للنمو يكفل تحقيق مستوى أعلى من الاستخدام .

٢ . قضية زيادة رصيد الموارد البشرية من المهارات .

٣ . قضية تهيئة مناخ موات من حيث السياسات يساعد على تحقيق هذه السياسات .

وتحتم الظروف السائدة في الوطن العربي ضرورة تطبيق حلول غير تقليدية تقع في اعتبارها :

أ) أن حل مشكلة البطالة ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة ولاسيما مشكلة الملحقين الجدد في سوق العمل .

ب) أن تستهدف السياسات تحويل الاهتمام من الدولة باعتبارها المسئول الأول عن خلق فرص العمل إلى عملية ذات قاعدة عريضة تشترك فيها أطراف العمل الثلاثة وعلى وجه الخصوص مبادرات أصحاب الأعمال .

ج) أن المصادر القطاعية لنمو العمالة لابد وأن تتغير فلم يعد في الإمكان افتراض أن الهجرة أو التوظيف الحكومي سيوفران فرص العمل بنفس المعدلات التي كانت تتحقق في السبعينيات أو الثمانينيات .

د) أن قطاعات كبيرة من القوى العاملة العربية قد تتعرض في المدى القصير على الأقل للتأثيرات السلبية الناجمة عن التعديلات الهيكلية (الخصخصة) إما بسبب الاتجاه لضغط الأجور أو إعادة توزيع عمال الخدمة العامة .

ويتعين في هذا الصدد استنباط نهج مبتكر كي توفر لهذه الفئات الضعيفة شبكة من الأمان تهدف إلى الحد من التكاليف الاجتماعية للتعديل والتقليل من الأثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على الفقراء .

ويستلزم ذلك :

١ . تحسين نوعية الموارد البشرية .

٢ . تغطية فرص العمل من خلال تنفيذ مشروعات عالية الإمكانات وسريعة العائد من خلال :

أ) تنمية المشروعات الصغيرة .

ب) تعزيز تشغيل النساء .

ج) تعزيز فرص المتوظيف أمامهن في القطاع الخاص .

د) دعم المشروعات الاستراتيجية والمشروعات الصغيرة في مجال إنتاج الملابس وتجهيز الأغذية .

٣ . تطوير أنظمة وأساليب التدريب المهني .

ذلك أن التقاليد والقيم الاجتماعية في الوطن العربي لعبت دوراً كبيراً في اندفاع الشباب نحو التعليم الجامعي وعزوفهم عن الإلتحاق بمراكز التدريب المهني الأمر الذي يستلزم دراسة الوسائل الكفيلة بإحداث تغيير في هذه السلوكيات وتطوير أنظمة التدريب المهني بحيث تسمح بالتصعيد من أسفل إلى أعلى حيث يتمكن الشباب العربي من الإلتحاق بالجامعات التكنولوجية ، ومن ثم جذب الشباب نحو هذا النمط المطلوب من التعليم الفني المتطور .